سوري ضد دولة اسرائيل. وهذا كل شيء[٢].

وفي رأي هؤلاء تستطيع الحكومة الاختيار بين امكانيتين اساسيتين لحل المشكلة على الحدود اللبنانية:

★ الاولى (وتبدو الاسهل) وهي الاعتماد على الوجود الدائم للجيش الاسرائيلي في شريط عرضه ٣٠ ـ ٤٠ كلم شمالي الحدود الاسرائيلية.

★ والثانية ضمان سلامة المستوطنات بواسطة ثلاثة عوامل:

اولها، اقامة قوات محلية على رأسها جيش لبنان الجنوبي (قوات سعد حداد سابقا) وميليشيات درزية في منطقة حاصبيا، وقوات شيعية في مناطق اخرى. لكن هذه القوات بحاجة لتعزيز بوسائل اضافية.

ثانيها، قوة معززة من قوات الامم المتحدة (اليونيفيل)، تنتشر اساسا في القسم الشمالي من الشريط الامين، وتشكل حاجزا يحد من عمليات التسلل بالرغم من امكانية اختراق هذا الحاجز.

وثالثها، توفير حرية العمل للجيش الاسرائيلي الذي سيعود الى ما وراء الحدود الدولية للقيام بدوريات او حتى لازالة تجمعات الفدائيين التي قد تتمركز في المنطقة[٣]. ويرى المعراخ ان الامر ممكن التحقيق خلال فترة غير طويلة، اي في حدود ستة اشهر من لحظة اتخاذ القرار[٤]. وكان آخر موقف للمعراخ، قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الحالية، ما طرحه من اقتراحات خلال المفاوضات مع الليكود لاقامة تلك الحكومة، وينص على ان «تعمل الحكومة من اجل تأمين مستوطنات الشمال وسحب الجيش الاسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة»[٥].

اما آخر موقف لليكود الذي طرح هو الآخر في المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية فيتألف من ثلاثة بنود:

«١ـ تقوم الحكومة بما هو مطلوب للمحافظة على سلامة الجليل. ويتم تحديد ترتيبات امنية، تسمح بالانسحاب العاجل للجيش الاسرائيلي من لبنان».

«٢ـ الترتيبات الامنية التي ستوضع في حيز التطبيق ينبغي ان تمنع تمركز مخربين في جنوب لبنان واقامة بنية تحتية، تستخدم قاعدة للعدوان وتهديدا لشمالي اسرائيل».

«٣ـ هذه الترتيبات تستلزم اقامة منطقة امنية في جنوب لبنان تكون تحت سلطة وقيادة قوات محلية، من خلال تأمين الدعم والتغطية لها من جانب الجيش الاسرائيلي»[٦].

ويتفق الطرفان (المعراخ والليكود) على ان الزمن يعمل في غير صالح اسرائيل في هذا المجال. لكنه على الرغم من التشابه في المواقف بين المعسكرين فهناك عدد من نقاط الخلاف بينهما تتلخص في ان الليكود، وان كان يتفق مع المعراخ من حيث المبدأ على هذه التصورات للحلول المقترحة، فإنه يعارض وضع جدول زمني للانسحاب، ويعارض عملا، لا قولا، تنفيذ انسحاب جزئي آخر الى خط الثلاثين او اربعين كيلومترا شمالي الحدود الدولية، ويخالف المعراخ في نظرته للترتيبات الامنية المقترحة وخصوصا دور قوات (اليونيفيل). ويعبر عن ذلك بوضوح وزير الخارجية ورئيس الحكومة السابق اسحق شامير، بقوله: «ان الوضع في لبنان وضع فريد ولا توجد امثلة للتعلم منها بخصوصه. لذلك ينبغي التعلم حسب الظروف على الارض... هناك شبكة معقدة تسبب لنا خسائر واضرار ومشكلات. وينبغي ايجاد حلول تتماشى مع مصالحنا الامنية وتمكننا من الاستمرار في علاقات ودية مع الشعب اللبناني بكافة فئاته. وثمة مشكلتان: من جهة، تأمين سلامة الجليل، ومن جهة ثانية تقليص المجهود المستثمر في لبنان الى الحد الممكن من ناحية الطاقة البشرية والاصابات والخسائر والنفقات»[٧].